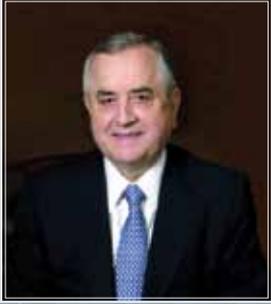


محتويات العدد

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسلط فيها معالي الدكتور ميشيل مارتورئيس مجلس إدارة البنك الضوء على إنجازات البنك المتحققة خلال عام 2013، حيث بين أن النتائج المالية المسجلة جاءت إيجابية رغم الظروف غير المستقرة التي تعيشها المنطقة بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص.

التفاصيل ص 2



أداء الاقتصاد الأردني خلال عام 2013

تظهر المؤشرات المختلفة تحقيق الاقتصاد الأردني خلال عام 2013 علامات تحسن ونمو إيجابي على صعيد الاقتصاد الكلي إلا أنه لا زال يعاني من ارتفاع حجم المديونية.

التفاصيل ص 8

قراءة في تداولات سوق العقار الأردني لعام 2013

تشير البيانات إلى أن عام 2013 شهد تطورات جيدة على صعيد حجم التداول العقاري، وحجم الإنشاءات العقارية، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري.

التفاصيل ص 12



أداء القطاع المصرفي الأردني لعام 2013

تؤكد إنجازات القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2013 تمتع هذا القطاع بمرونة وقدرة عالية على مواجهة التطورات الخارجية والتكيف معها، إذ تم تسجيل معدلات نمو جيدة على صعيد الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية.

التفاصيل ص 14



التفاصيل ص 16

أخبار البنك

مجموعة من أخبار البنك المتنوعة التي شهدها الربع الأول من عام 2014

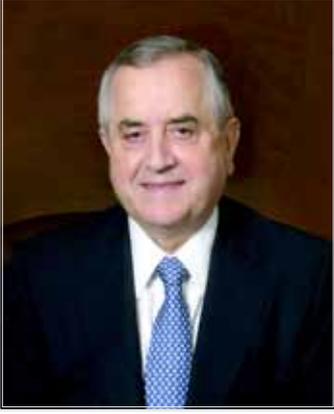
المسؤولية الاجتماعية

مقتطفات من أبرز المبادرات التي ساهم البنك بها في إطار المسؤولية الاجتماعية.

التفاصيل ص 20



كلمة رئيس مجلس الإدارة



حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسرني وبالنسبة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي "الأربعين" لمؤسستكم الرائدة "بنك الإسكان للتجارة والتمويل"، والذي سوف يتم من خلاله استعراض نتائج أعمال البنك وأهم إنجازاته التي تحققت خلال عام 2013. وقد جاءت النتائج جيدة مما عزز من قوة الملاءة المالية للبنك ومنعة مركزه المالي وقاعدته الرأسمالية وذلك على الرغم من التداعيات السلبية على أداء الاقتصاد الوطني الناجمة عن استمرار الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي شهدتها المنطقة العربية وخاصة دول الجوار خلال عام 2013 والعامين السابقين.

ويستدل من آخر البيانات الاقتصادية المتاحة أن معدل النمو الاقتصادي المتحقق في المملكة لعام 2013 والبالغ نحو 2.8% ما زال متواضعاً رغم ارتفاعه عن مثليه خلال العامين السابقين وأن الضغوطات الناجمة عن ارتفاع عجز الموازنة العامة وما يتبع ذلك من تزايد في حجم الدين العام ما زالت تشكل التحدي الأبرز لجهود الإصلاح المالي والاقتصادي الجارية بخطى حثيثة في المملكة في الوقت الحاضر. في المقابل، تمكن البنك المركزي من ترسيخ أركان الاستقرار النقدي في المملكة، حيث واصلت احتياطياته من العملات الأجنبية ارتفاعها ليتجاوز حاجز 12 مليار دولار أمريكي ويتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 17.3% في عام 2012.

الأداء المالي للبنك

تمكن بنك الإسكان خلال عام 2013 رغم الظروف الصعبة المشار إليها من تحقيق أرباح تفوق الأرباح التي تحققت خلال العام الماضي، حيث بلغت الأرباح قبل الضريبة 150.1 مليون دينار مقابل 142.2 مليون دينار في عام 2012 أي بزيادة نسبتها 5.6%. وبلغت الأرباح الصافية "بعد اقتطاع الضريبة" 106.9 مليون دينار مقابل 104.5 مليون دينار تحققت في العام السابق، وتعزى زيادة الأرباح بشكل أساسي إلى النمو الملحوظ في صافي الإيرادات التشغيلية التي بلغت 357 مليون دينار مقابل 327.3 مليون دينار في عام 2012 أي بزيادة نسبتها 9.1%.

وتُظهر البيانات المالية للبنك نمواً في معظم بنود الميزانية وخاصةً في البنود الرئيسية منها، حيث بلغ رصيد الموجودات 7.2 مليار دينار بارتفاع نسبته 1.9% عن رصيد عام 2012، فيما ارتفع رصيد ودائع العملاء ليصل إلى 5.1 مليار دينار بزيادة نسبتها 7.7%، وبلغ الرصيد الإجمالي لمحفظته التسهيلات الائتمانية 3 مليار دينار بزيادة نسبتها 1.2%. فيما وصلت حقوق الملكية إلى 1.1 مليار دينار. وقد تحققت هذه النتائج الإيجابية بالرغم من الانخفاض في قيمة الليرة السورية وتأثير ذلك على أرصدة بنود الميزانية المجمعة للبنك نتيجة دمج بنود ميزانية المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سورية "وهو بنك تابع" ضمن البنود المقابلة لها في الميزانية الموحدة للبنك.

وقد انعكست هذه النتائج إيجابياً على مؤشرات الملاءة المالية الرئيسية للبنك، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.8% وهي تزيد بشكل ملحوظ عن النسبة المقررة من لجنة بازل البالغة 8% وكذلك عن النسبة المطلوبة من البنك المركزي الأردني البالغة 12%. كما بلغت نسبة السيولة 159% وهي تزيد أيضاً عن الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي البالغ 100%. وبلغت نسبة صافي القروض إلى ودائع العملاء 52.3% وتعتبر هذه النسبة مناسبة أيضاً في مثل هذه الظروف، وبلغ العائد على الموجودات 1.5%، في حين بلغ العائد على حقوق الملكية 10.2%. كما بلغ مؤشر الكفاءة (نسبة المصاريف / الدخل) حوالي 37%، وهو من أفضل المستويات المتحققة لدى البنوك المحلية والإقليمية.

وقد أظهرت الفروع الخارجية للبنك "في فلسطين والبحرين" والبنوك التابعة "في الجزائر وبريطانيا" أداءً جيداً، وتمكّن المصرف التابع للبنك في سورية رغم الظروف الصعبة في سورية الشقيقة من التماسك والاحتفاظ بمركز مالي جيد "نسبياً"، وقوة في الملاءة المالية والسيولة، كما واصلت مكاتب التمثيل في كل من العراق والإمارات العربية المتحدة وليبيا القيام بدور متميز في تسويق خدمات البنك من خلال تعزيز العلاقات مع العملاء "أفراداً ومؤسسات" في هذه الدول.

وبفضل السياسة الحسنة التي انتهجها في ظل هذه المستجدات واصل البنك حفاظه على مواقع متقدمة بكثير من المؤشرات الإجمالية في القطاع المصرفي الأردني، حيث احتل البنك المركز الأول بحجم ودائع التوفير بالعملة المحلية وبحصة بلغت 41.4%، واستحوذ البنك على حصة جيدة من إجمالي الموجودات بلغت نسبتها 14.8%، وحصة بلغت 15.8% من ودائع العملاء وحصة بنسبة 11.6% من التسهيلات الائتمانية المباشرة "علماً بأن عدد البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2013 بلغ 26 بنكاً"، ومما

يجدر ذكره في هذا المجال أنّ القيمة السوقية "Market Capitalization" لأسهم البنك في نهاية عام 2013 بلغت 2.2 مليار دينار وهي تُشكّل ما نسبته 12% من إجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان. وعلى نحو مماثل، نجح البنك في تحقيق العديد من الإنجازات النوعية، حيث تم خلال عام 2013 تعزيز وتوسيع قنوات تقديم الخدمات للعملاء في السوق المحلي، حيث تم افتتاح ثلاثة فروع جديدة ليصل بذلك عدد فروع البنك العاملة في الأردن إلى 119 فرعاً وبحصّة سوقية بلغت 14.5% من إجمالي فروع القطاع المصرفي في الأردن ليحافظ بذلك على مركز الصدارة في هذا المجال، كما تم إضافة خمسة أجهزة صراف آلي جديدة ليصل بذلك مجموع أجهزة شبكة الصراف الآلي إلى 199 جهازاً وهي أيضاً أكبر شبكة في السوق المحلي وبحصّة سوقية بلغت حوالي 15%.

وفي ذات السياق طرح البنك خلال هذا العام العديد من المنتجات والخدمات المصرفية بمزايا تفضيلية، شملت تطوير منتجات قائمة وطرح منتجات جديدة، وتم أيضاً توقيع عدد من اتفاقيات التعاون والشراكة مع مؤسسات دولية تهدف إلى زيادة دور وحصة البنك في عمليات التبادل التجاري بين الأردن ودول العالم. ومن أبرز هذه الاتفاقيات "اتفاقية شراكة مع بنك التصدير والإستيراد الكوري" ليكون بنك الإسكان بذلك هو البنك الأول في الأردن الذي يوقع مثل هذه الاتفاقية، وسادس بنك في منطقة الشرق الأوسط، وقد تمكن البنك من تحقيق هذا الإنجاز لما يتمتع به من متانة مالية قوية وسمعة ممتازة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

الفوز بجائزة "The Banker"

وتتويجا لجملة الإنجازات التي تحققت خلال هذا العام، فاز البنك بجائزة أفضل بنك في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2013 "Bank of the Year 2013" من مجلة البانكر "The Banker"، التابعة لمجموعة الفايانانشال تايمز، وذلك بعد أن استوفى البنك شروط التأهيل للفوز بهذه الجائزة والتي من أهمها القدرة والنجاح في مواجهة تحديات الفترة، والمبادرة والابتكار في المنتجات والخدمات، وكفاءة الأداء، إضافة لمؤشرات تعكس قوة وسلامة المركز المالي للبنك.

وفي ضوء النتائج التي تحققت هذا العام، أوصى مجلس الإدارة لهيئة العامة لمساهمي البنك بتوزيع أرباح على المساهمين عن العام 2013 بنسبة 30% من القيمة الاسمية للسهم مقابل نسبة 25% تم توزيعها في العام السابق.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال بأن إدارة البنك ملتزمة بتطبيق نصوص ميثاق التحكّم المؤسسي المعتمد لدى البنك، والمستند لدليل التحكّم المؤسسي الصادر عن البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية في الأردن.

ويسرني قبل أن أختتم كلمتي بالإشادة والاعتزاز بمواصلة البنك اضطلاعاً بمسؤولياته المجتمعية ودوره الرائد في هذا المضمار، حيث قام البنك خلال عام 2013 بالعديد من المبادرات والإنجازات لدعم الأنشطة ذات الطابع الإنساني والاجتماعي، إذ تم تقديم الرعاية والدعم والتبرع للعديد من المؤسسات والمراكز الصحية والتعليمية والثقافية والفنية والاجتماعية والإنسانية والرياضية والبيئية، بالإضافة إلى رعاية ودعم بعض المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية التي تستهدف خدمة وتطوير مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنشطتها وغاياتها.

في الختام، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ الشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني على الدعم المستمر الذي يقدمه للقطاع المصرفي في الأردن مما ساعد هذا القطاع على الحفاظ على قوته المالية والقيام بدوره على أكمل وجه لخدمة اقتصادنا الوطني في ظل هذه الظروف الصعبة، كما أقدم الشكر لهيئة الأوراق المالية لحرصها على إدارة سوق رأس المال بعناية وكفاءة، والشكر الخاص للمساهمين وعملاء البنك الأعزاء على ثقتهم الغالية، التي تبقى حافزاً رئيسياً لنا لتواصل بذل المزيد من الجهد المخلص من أجل المحافظة على هذه الثقة وتعزيزها.

وكلّ الشكر والتقدير للأخوة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة على دورهم ودعّمهم المتواصل في سبيل تقدم البنك واستمرار ازدهاره، كما أنّ الشكر موصول للجهود المتميزة التي بذلتها الإدارة التنفيذية "إدارة عليا وموظفين"، على متابرتهم الدائمة وجهودهم المخلصة في خدمة هذا البنك لضمان تقدّمه ورفعته واستمرار تطوره والارتقاء بالخدمات التي يقدمها لعملائه وتطوير منتجاته.

هذا ويتطلع البنك إلى بذل المزيد من الجهود لخدمة بلدنا الغالي وتعزيز مسار التقدم والازدهار لاقتصادنا الوطني في ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين راعي مسيرة البناء والتحديث حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

د. ميشيل مارتو

رئيس مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول / ديسمبر 2013

2012	2013	
دينار	دينار	
		الموجودات :-
1,043,819,775	1,212,222,931	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
856,146,761	523,170,889	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	21,812,000	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
56,024,227	24,105,311	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,683,882,296	2,662,847,949	تسهيلات ائتمانية مباشرة / بالصافي
589,254	587,198	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,195,482,801	2,498,555,480	موجودات مالية اخرى بالتكلفة المطفأة
117,056,900	119,625,128	ممتلكات ومعدات - بالصافي
13,333,626	19,699,067	موجودات غير ملموسة - بالصافي
21,957,096	25,199,432	موجودات ضريبية مؤجلة
103,334,873	119,264,970	موجودات أخرى
7,091,627,609	7,227,090,355	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية :-
		المطلوبات :-
839,568,059	592,859,602	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4,727,188,041	5,093,448,045	ودائع عملاء
260,717,509	227,876,049	تأمينات نقدية
31,299,471	17,004,724	أموال مقترضة
25,643,913	32,001,388	مخصصات متنوعة
36,265,160	42,065,592	مخصص ضريبة الدخل
1,762,896	1,762,896	مطلوبات ضريبية مؤجلة
7,859,199	-	قروض مساندة
114,658,399	162,976,532	مطلوبات أخرى
6,044,962,647	6,169,994,828	مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية :-
		حقوق مساهمي البنك
252,000,000	252,000,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
357,925,469	357,925,469	علاوة الاصدار
128,758,427	141,068,190	احتياطي قانوني
33,222,068	33,222,068	احتياطي اختياري
26,333,079	26,844,724	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,996,017	5,689,423	احتياطي خاص
(25,903,209)	(42,274,698)	فروقات ترجمة عملات أجنبية
(311,778)	(388,830)	احتياطي القيمة العادلة / بالصافي
173,822,610	197,730,117	أرباح مدورة
950,842,683	971,816,463	مجموع حقوق مساهمي البنك
95,822,279	85,279,064	حقوق غير المسيطرين
1,046,664,962	1,057,095,527	مجموع حقوق الملكية
7,091,627,609	7,227,090,355	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / ديسمبر 2013

2012	2013	
دينار	دينار	
336,437,636	364,915,097	الفوائد الدائنة
(98,229,873)	(107,298,100)	الفوائد المدينة
238,207,763	257,616,997	صافي إيرادات الفوائد
33,386,951	33,522,764	صافي إيرادات العمولات
271,594,714	291,139,761	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
24,134,579	27,159,715	ارباح عملات أجنبية
(178,872)	1,341,553	ارباح (خسائر) موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
31,745,843	37,334,924	ايرادات اخرى
327,296,264	356,975,953	إجمالي الدخل
63,760,335	69,132,882	نفقات الموظفين
11,752,010	11,388,374	استهلاكات وإطفاءات
41,224,266	46,214,120	مصاريف أخرى
64,776,588	74,733,731	مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة
2,272,500	-	مخصص تدني موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
1,269,761	5,379,843	مخصصات متنوعة
185,055,460	206,848,950	إجمالي المصروفات
142,240,804	150,127,003	الربح قبل الضرائب
(37,752,192)	(43,200,374)	ضريبة الدخل
104,488,612	106,926,629	الربح للسنة
		ويعود الى:
94,064,334	99,781,477	مساهمي البنك
10,424,278	7,145,152	حقوق غير المسيطرين
104,488,612	106,926,629	
0.373 دينار	0.396 دينار	الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك

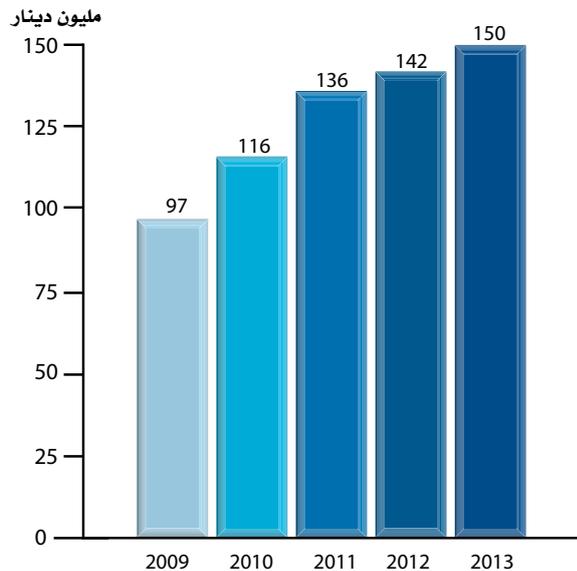
أهم المؤشرات المالية

* المبالغ بملايين الدنانير

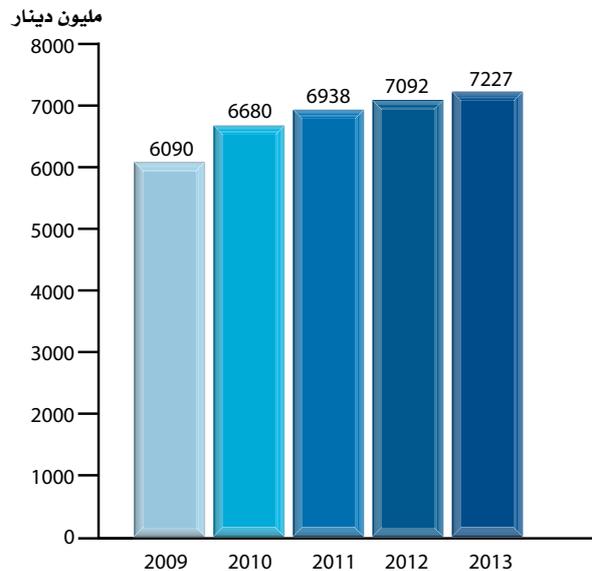
2013	2012	2011	2010	2009	البيان / السنة
7,227.1	7,091.6	6,938.0	6,679.7	6,090.4	مجموع الموجودات
5,093.4	4,727.2	4,833.9	4,808.6	4,430.4	ودائع العملاء
2,662.8	2,683.9	2,502.1	2,449.1	2,368.6	القروض والتسهيلات الإئتمانية (بالصافي)
1,057.1	1,046.7	1,048.6	1,023.9	966.5	حقوق الملكية
357.0	327.3	300.7	264.0	260.4	إجمالي الدخل
150.1	142.2	135.7	116.4	97.0	الربح قبل الضريبة
106.9	104.5	100.0	88.4	66.6	الربح بعد الضريبة
75.6	63.0	63.0	63.0	50.4	الأرباح النقدية الموزعة
0.396	0.373	0.349	0.313	0.238	الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة EPS (دينار)
0.300	0.250	0.250	0.250	0.200	حصة السهم من الأرباح الموزعة (دينار)
8.700	8.250	8.00	8.100	7.150	سعر السهم في نهاية العام (دينار)

* الدينار الأردني = 1.4104 دولار أمريكي

الأرباح قبل الضريبة



إجمالي الموجودات



40 عاماً من الخطأ

تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل عام 1973 كشركة أردنية مساهمة عامة محدودة، ليكون أول بنك متخصص في مجال التمويل الإسكاني في المملكة الأردنية الهاشمية برأسمال قدره نصف مليون دينار، وفي عام 1997، أي بعد مرور 24 عاماً على تأسيسه، بدأت مرحلة عمل جديدة في مسيرة البنك عندما تحول إلى بنك تجاري شامل، وقد تمت زيادة رأسماله أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية كان آخرها في عام 2006 حيث أصبح رأسمال البنك 252 مليون دينار أردني.

وقد أصبحت هذه المؤسسة صرحاً اقتصادياً شامخاً، حيث تمكن البنك على مدار العقود الأربعة الماضية من زيادة حجم أعماله وأرباحه وتدعيم دوره في خدمة المجتمع وعمل على توفير مجموعة شاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة وذلك بفضل ثقة العملاء والمساهمين وإستراتيجيته الواضحة ودعم مجالس الإدارة المتعاقبة والجهود المخلصة للإدارة التنفيذية والعاملين.

وينفرد بنك الإسكان محلياً بأكبر شبكة فروع يساندها أكبر شبكة أجهزة صراف آلي، إلى جانب شبكة فروع خارجية في كل من فلسطين والبحرين ومكاتب تمثيل في كل من العراق وليبيا والإمارات العربية المتحدة هذا بالإضافة إلى البنوك التابعة في كل من سوريا والجزائر وبريطانيا.

وأطلق البنك العديد من المبادرات الريادية، فقد كان بنك الإسكان هو البنك الأول الذي طبق نظام جوائز حسابات التوفير في الأردن، وأول بنك في الأردن والعالم العربي يؤسس فرعاً للأطفال، وفرعاً متنقلاً.

وحصل بنك الإسكان خلال مسيرته على عدة تصنيفات ائتمانية متقدمة من العديد من مؤسسات التقييم العالمية المتخصصة مثل (Moody's, Standard & Poor's)، إضافة إلى فوز البنك بعدد من الجوائز الصادرة عن مجالات متخصصة بشؤون المال والاقتصاد " مجلة Euromoney ومجلة The Banker"، كما حاز البنك على الصعيدين المحلي والدولي على مجموعة من الجوائز والأوسمة وشهادات التقدير كان من أهمها جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز ووسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى.



أداء الاقتصاد الأردني عام 2013

لا زال الأردن يعاني من استمرار الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في بعض دول المنطقة عامة ودول الجوار خاصة وتداعياتها السلبية على أداء الاقتصاد الوطني جراء استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين وما نجم عن ذلك من ضغوط كبيرة على الموارد الأساسية وخاصة في مجالات الطاقة والمياه. وعلى صعيد بيئة العمل بشكل عام، فقد أظهر تقرير التنافسية العالمي 2013-2014 احتلال الأردن المرتبة 68 من بين 148 دولة في مؤشر التنافسية العالمي، إضافة إلى احتلال الأردن مراتب جيدة في المؤشرات الرئيسية والعديد من المؤشرات الفرعية أهمها:

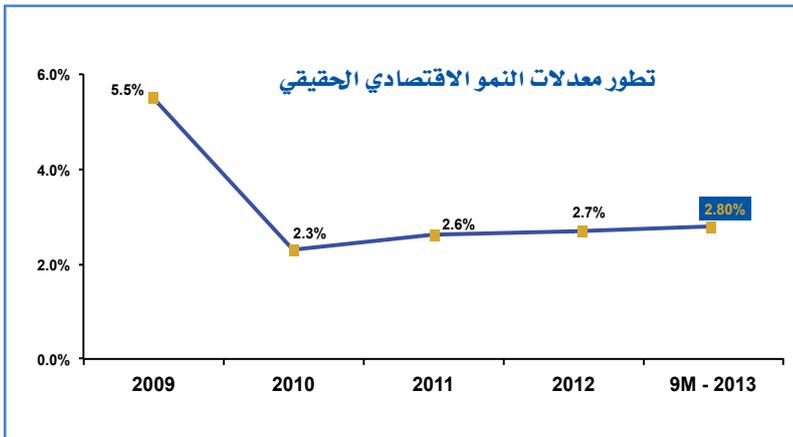
المؤشرات الرئيسية

- المرتبة 76 في مؤشر المتطلبات الرئيسية.
- المرتبة 70 في مؤشر تعزيز الفعالية.
- المرتبة 51 في مؤشر الابتكار والابداع.

المؤشرات الفرعية

- المرتبة 7 في مؤشر توافرية العلماء والمهندسين.
- المرتبة 13 في مؤشر غياب الجريمة المنظمة.
- المرتبة 27 في مؤشر استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا.
- المرتبة 34 في مؤشر سهولة الحصول على التمويل.
- المرتبة 38 في مؤشر نوعية البنية التحتية.
- المرتبة 44 في مؤشر نوعية التعليم الأساسي.
- المرتبة 48 في مؤشر استقلال القضاء.

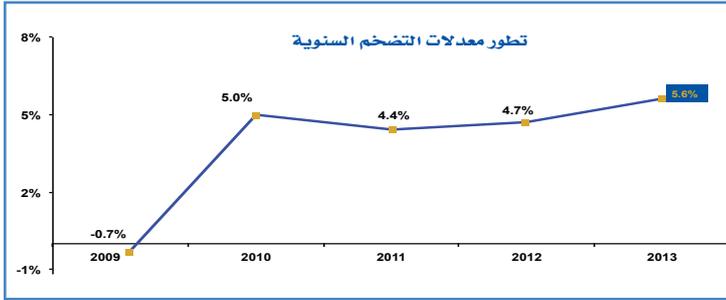
النمو الاقتصادي



تمكن الاقتصاد الأردني خلال عام 2013 من تجاوز آثار الأزمة السورية إلى حد ما نتيجة لعدة أسباب منها انتعاش الاستثمارات العامة الممولة من قبل المنح المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي، هذا وقد سجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً بلغت نسبته 2.8% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2012،

ليصل حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 8.1 مليار دينار أو ما يعادل 11.4 مليار دولار أمريكي.

وحسب آخر البيانات الاقتصادية المتاحة يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2013 نحو 3%. أما على صعيد النمو الاقتصادي الاسمي فقد سجل الاقتصاد الأردني نمواً نسبته 9% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2012 ليصل حجم الاقتصاد الأردني بالأسعار الجارية 17.5 مليار دينار أو ما يعادل 24.7 مليار دولار أمريكي.



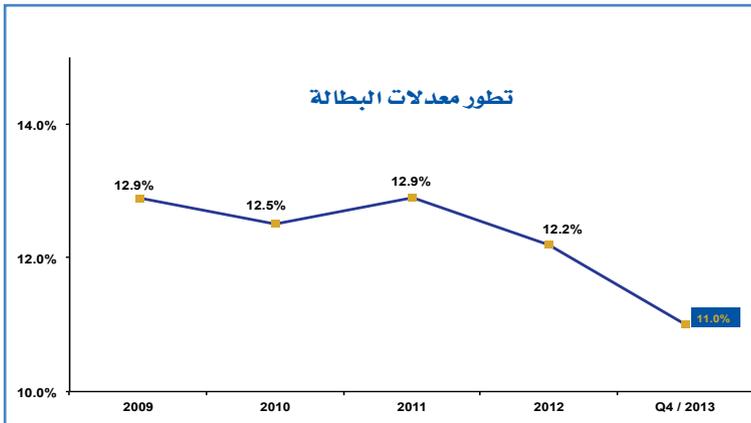
معدل التضخم

كان لقرار الحكومة الأردنية المتعلق بتخفيض الدعم المقدم للكهرباء والنفط من جهة وارتفاع أسعار المواد الغذائية ونتيجة زيادة الطلب من اللاجئين السوريين من جهة ثانية أثراً واضحاً

على المعدل العام للأسعار في المملكة، ارتفع معدل التضخم (مقاساً بالتغير في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2013 بنسبة مقدارها 5.6% مقارنة مع 4.7% عام 2012. وكانت أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت بارتفاع مستوى الأسعار خلال عام 2013 هي: مجموعة "الوقود والإنارة" بنسبة 19.7%، ومجموعة الفواكه بنسبة 17%، ومجموعة الخضروات بنسبة 14.3%، ومجموعة النقل بنسبة 11.4%، ومجموعة الإيجارات بنسبة 4.5%، بينما كانت أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها هي: مجموعة "التبغ والسجائر" التي انخفضت أسعارها بنسبة 8.5%، ومجموعة العناية الطبية بنسبة 1.5%، ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة 1.4%، ومجموعة الحبوب ومنتجاتها بنسبة 1%.

معدل البطالة

انخفض معدل البطالة خلال الربع الرابع من العام 2013 بمقدار 1.5 نقطة مئوية ليصل إلى 11% مقارنة مع



الفترة المماثلة من العام 2012، مع تسجيل معدل بطالة أعلى بالنسبة للإناث (18.7%) منها لدى الذكور (9.5%)، كما تم تسجيل أعلى معدل بطالة في الفئتين العمريتين (15 - 19 عاماً، و20 - 24 عاماً)، حيث بلغ 33.2% و27.6% لكل منهما على التوالي، كما بلغت نسبة المتعطلين الذكور من حملة البكالوريوس فأكثر 26.9% مقابل 76.6% لدى الإناث

المالية العامة

شهدت المالية العامة للمملكة تطورات عدة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2013 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2012، وفيما يلي تحليلاً لأهم تلك التطورات:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 13.2% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2013 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 5.1 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة المساعدات الخارجية بنسبة 500% لتصل إلى 579 مليون دينار، وزيادة الإيرادات المحلية بنسبة 2.6% لتصل إلى 4.5 مليار دينار.

النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2013 بحوالي 4.5% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012 لتصل إلى 6.2 مليار دينار. ويعزى هذا الارتفاع في النفقات العامة إلى زيادة النفقات الجارية بنسبة 1.3% لتصل إلى 5.5 مليار دينار، وزيادة النفقات الرأسمالية بنسبة 38.9% لتصل إلى 712 مليون دينار.

العجز المالي على أساس الاستحقاق

في ضوء التطورات التي شهدتها الإيرادات العامة والنفقات العامة، فقد ارتفع العجز المالي بعد المساعدات الخارجية ليصل إلى 1.1 مليار دينار في الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2013 مقارنة بعجز مالي 1.4 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من العام 2012، وبانخفاض بلغت نسبته 22.9%. هذا وتسعى الحكومة الأردنية حالياً إلى تخفيض العجز المالي من خلال سن قانون جديد لضريبة الدخل قبل نهاية العام الحالي، وهذا الأمر سيساهم في رفع الإيرادات المتأتية من الضريبة بشكل كبير.

المديونية

المديونية الداخلية

سجل الرصيد القائم للدين العام الداخلي في نهاية شهر تشرين ثاني من العام 2013 ارتفاعاً بلغت نسبته 1.8% مقارنة برصيد نهاية العام 2012 ليصل إلى 11.9 مليار دينار، وانخفض رصيد الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 53% ليصل إلى 49.4% في نهاية شهر تشرين ثاني 2013.

المديونية الخارجية

شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر تشرين ثاني من العام 2013 ارتفاعاً بلغت نسبته 46% مقارنة برصيد نهاية العام 2012 ليصل إلى 7.2 مليار دينار، كما بلغ رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 30% في نهاية شهر تشرين ثاني 2013 مقارنة بـ 22.5% في نهاية العام 2012، ويأتي البنك الدولي في مقدمة الجهات المقرضة للمملكة ونحنو 11.1% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين الياباني بنسبة 10.5%، ومن ثم صندوق النقد الدولي بنسبة 10.3%.

صافي الدين العام

بلغ صافي الدين العام في نهاية شهر تشرين ثاني من العام 2013 حوالي 19.1 مليار دينار مقارنة مع 16.6 مليار دينار في نهاية العام 2012 وبنسبة نمو بلغت 15%، وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 79.4% في نهاية شهر تشرين ثاني 2013 مقارنة بـ 75.5% في نهاية عام 2012.

التجارة الخارجية

الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره)

ارتفعت الصادرات الكلية خلال العام 2013 بنسبة 0.3% لتصل إلى حوالي 5.6 مليار دينار (منها 812 مليون دينار معاد تصديره). وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الصادرات الوطنية بنسبة 1.2% وانخفاض المعاد تصديره بنسبة بلغت 4.5%.

المستوردات الكلية

ارتفعت المستوردات الكلية خلال عام 2013 بنسبة 5.4% لتصل إلى حوالي 15.5 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع على الرغم من انخفاض قيمة المستوردات من النفط الخام ومشتقاته بنسبة 12.2%، علماً أن قيمة مستوردات النفط الخام ومشتقاته بلغت 3.9 مليار دينار أو ما نسبته 25.2% من إجمالي المستوردات الأردنية خلال العام 2013.

الميزان التجاري

في ضوء التطورات التي شهدتها كل من الصادرات والمستوردات، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري خلال عام 2013 بنسبة 8.5% ليصل إلى حوالي 9.9 مليار دينار.

الاحتياطيات الأجنبية

لقد ساهمت الثقة بالدينار الأردني إلى حد كبير في تعزيز الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني، إذ ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني في نهاية العام 2013 لتصل إلى 8.5 مليار دينار أو ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي وبنسبة ارتفاع بلغت 81% عن العام 2012، ويعد هذا المستوى من الاحتياطيات جيداً إذ يكفي لتمويل مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تصل إلى حوالي 6.4 شهراً.



قراءة في تداولات سوق العقار الأردني لعام 2013

شهد سوق العقار الأردني في عام 2013 ارتفاعاً واضحاً في عمليات التداول مقروناً بأسعار مرتفعة عززت من ثقة المستثمرين والمقاولين بهذا القطاع، وجاء هذا الارتفاع في عمليات التداول العقاري بالتوازي مع التحسن في الأداء الاقتصادي للمملكة حيث بلغت نسبة النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للتسعة أشهر الأولى من العام الماضي 2.8% بقيادة القطاعات التالية: المالية والتأمين والعقارات والأعمال، كما ساهم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بالمملكة مقارنة مع الأوضاع السائدة في الدول المجاورة في تدفق الاستثمارات العربية نحو قطاع العقارات، بالإضافة إلى نزوح أكثر من مليون لاجئ سوري إلى المملكة، حيث استأثر سوق العقار لعام 2013 بحظ وافر في تداولاته من غير الأردنيين، وفيما يلي قراءة توضح أبرز ملامح أداء سوق العقار الأردني لعام 2013 مقارنة بعام 2012:

أولاً: حجم التداول العقاري

بلغ حجم التداول في سوق العقار في المملكة خلال عام 2013 حوالي 6.3 مليار دينار بارتفاع مقداره 800 مليون دينار ونسبته 13% عن عام 2012، واستحوذت العاصمة عمان على الحصة الأكبر من عمليات سوق العقار في المملكة، حيث بلغ حجم التداول في مديريات تسجيل محافظة العاصمة والمركز الرئيسي ما مقداره 4.7 مليار دينار أو ما نسبته 75% من حجم التداول خلال عام 2013.

بلغ إجمالي معاملات بيع العقار في المملكة خلال عام 2013 ما مجموعه 98581 معاملة توزعت على 37911 معاملة في محافظة العاصمة وبنسبة 38%، و60670 معاملة لباقي المحافظات وبنسبة 62%. بلغ عدد بيوعات العقار لمستثمرين غير أردنيين خلال عام 2013 ما مجموعه 4962 معاملة منها 3180 معاملة للشقق و 1782 معاملة للأراضي.

- جاءت الجنسية العراقية في بيوعات عام 2013 بالمرتبة الأولى بمجموع 1796 معاملة، والجنسية السعودية بالمرتبة الثانية بمجموع 863 معاملة، فيما جاءت الجنسية الكويتية بالمرتبة الثالثة بمجموع 657 معاملة، تلتها بالمرتبة الرابعة الجنسية السورية بمجموع 376 معاملة.

حركة بيع العقار في المملكة خلال عامي 2012 – 2013

نسبة التغير %		عدد معاملات البيع / 2013		عدد معاملات البيع / 2012		التصنيف
أراضي	شقق	أراضي	شقق	أراضي	شقق	المحافظة
4	16	17119	20792	16399	17897	محافظة العاصمة
(27)	27	51082	9588	70379	7537	باقي محافظات المملكة
(21)	19	68201	30380	86778	25434	المجموع
(12)		98581		112212		المجموع الإجمالي

- أما من حيث حجم الاستثمار فقد جاءت الجنسية العراقية أيضاً بالمرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ 204.8 مليون دينار بنسبة 50% من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين، والجنسية السعودية بالمرتبة الثانية بمبلغ 58.6 مليون دينار وبنسبة 14%، تلتها في المرتبة الثالثة الجنسية السورية 23.7 مليون دينار وبنسبة 5.8%، تلتها بالمرتبة الرابعة وبفارق بسيط جداً الجنسية الأمريكية 22.8 مليون دينار وبنسبة 5.6%.

ثانياً: حجم الإنشاءات العقارية

- بلغ مجموع الشركات المسجلة في قطاع الإسكان والمسجلة لدى جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان في نهاية عام 2013 حوالي 2700 شركة، حيث تتركز النسبة الأكبر منهم في العاصمة عمان وبواقع 70%، ومحافظة إربد على 15%، والزرقاء 10% في حين توزعت النسب الباقية على باقي محافظات المملكة.
- على صعيد رخص البناء، فقد انخفض عدد الرخص الممنوحة للبناء خلال عام 2013 بنسبة 3% مقارنة بعام 2012 ليبلغ عدد الرخص الممنوحة للبناء 34311 رخصة من بداية العام حتى نهاية عام 2013، ومن الجدير ذكره أن العاصمة عمان قد استحوذت على ما يقارب 44.4% من إجمالي عدد رخص البناء الممنوحة في المملكة.
- على صعيد المساحات المرخصة للبناء، سجلت المساحات المرخصة للبناء انخفاضاً ملحوظاً بنسبة بلغت 2% خلال عام 2013 عن العام الماضي 2012 ليصل عدد المساحات المرخصة للبناء 16992 م²، ومن الجدير ذكره أن العاصمة عمان قد استحوذت على أكثر من ثلثي المساحات المرخصة للبناء في المملكة.

ثالثاً: التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات

- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات في المملكة 4.1 مليار دينار في نهاية عام 2013 وبنسبة ارتفاع بلغت 11% عن رصيد نهاية العام 2012، ومن الجدير ذكره أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات تشكل حوالي 21.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.



أداء القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2013

تمكن القطاع المصرفي الأردني خلال العام الماضي 2013 من المحافظة بشكل عام على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية على الرغم من تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتعاقبة وظروف الربيع العربي وعدم الاستقرار في المنطقة وما رافقها من مخاطر وتحديات كبيرة، حيث سجل القطاع نمواً ملموساً على صعيد الموجودات والودائع والتسهيلات، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج والإنجازات الكمية والنوعية التي حققها القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2013:

على صعيد هيكل الجهاز المصرفي

- يتكون القطاع المصرفي الأردني من 26 بنكاً منها 13 بنك تجاري أردني، و9 بنوك تجارية عربية وأجنبية، و3 بنوك إسلامية أردنية، وبنك إسلامي عربي.
- ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في المملكة في نهاية العام 2013 إلى 739 فرعاً مقارنة مع 714 فرعاً في نهاية العام 2012، حيث تم افتتاح 20 فرعاً جديداً في مختلف محافظات ومناطق المملكة، في حين انخفض عدد مكاتب البنوك المرخصة ليصل إلى 81 مكتباً في نهاية عام 2013 مقابل 84 مكتباً في نهاية عام 2012، وبالتالي فقد ارتفع إجمالي عدد فروع ومكاتب البنوك من 798 في عام 2012 إلى 820 فرعاً ومكتباً في نهاية عام 2013.
- حافظ بنك الإسكان على مركز الصدارة من حيث شبكة فروع ومكاتبه والبالغ عددها 119 فرعاً، وبحصة سوقية بلغت 14.5%، وهو المركز الذي تبوأه البنك منذ عام 1978، أي بعد أقل من أربعة أعوام على تأسيسه.

على صعيد إجمالي الموجودات

- ارتفعت موجودات البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية عام 2013 بمقدار 3.5 مليار دينار أردني وبنسبة نمو قدرها 9% عن نهاية عام 2012 لتصل إلى حوالي 42.8 مليار دينار أردني (60.4 مليار دولار أمريكي).
- شكلت الموجودات المحلية (بالدينار الأردني) ما نسبته 88% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2013، مقارنة مع 83.8% في نهاية العام 2012.

على صعيد ودائع العملاء

- ارتفعت ودائع عملاء البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية عام 2013 بنسبة نمو قدرها 10.5% عن نهاية عام 2012 لتصل إلى حوالي 27.6 مليار دينار أردني (38.9 مليار دولار أمريكي).
- شكلت ودائع العملاء 64.5% من إجمالي المطلوبات (الموجودات) في نهاية عام 2013، مقابل 63.6% في نهاية العام 2012.
- شكلت ودائع العملاء بالدينار الأردني ما نسبته 76.1% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية عام 2013، مقابل 70.9% في نهاية عام 2012.
- شكلت الودائع لأجل ما نسبته 56% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 29.9%، أما ودائع التوفير فقد شكلت النسبة الباقية البالغة 14.1% وكما هو الوضع في نهاية عام 2013.

على صعيد التسهيلات الائتمانية المباشرة

- ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة نمو قدرها 6.2% في نهاية عام 2013 عن نهاية عام 2012 لتصل إلى حوالي 18.9 مليار دينار أردني (26.7 مليار دولار أمريكي).
- شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية 2013 ما نسبته 44.2% من إجمالي الموجودات مقابل 45.4% في نهاية عام 2012، وشكلت هذه الأرصدة حوالي 68.6% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية عام 2013 مقابل 71.4% في نهاية عام 2012.
- ومن الجدير ذكره أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار الأردني شكلت ما نسبته 77.5% من ودائع العملاء بالدينار الأردني في نهاية العام 2013، مقابل 87.7% في نهاية العام 2012.
- شكلت القروض والسلف ما نسبته 86% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، وشكل الجاري مدين ما نسبته 12.6%، أما الكمبيالات والإسناد المخصوصة فقد شكلت ما نسبته 1.4% في نهاية العام 2013.

على صعيد هيكل أسعار الفائدة

- بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع العملاء 3.02% في نهاية عام 2013، بينما بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة 9.07%، أي أن هامش الفائدة المصرفية (المرجح) بلغ 6.05% في نهاية عام 2013 مقابل 6.44% في نهاية عام 2012.
- ارتفع سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء في نهاية عام 2013 بمقدار 0.17 نقطة مئوية ليصل إلى 8.85% مقابل 8.68% في نهاية عام 2012.

على صعيد نشاط تقاص الشيكات

- بلغ إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2013 حوالي 10.9 مليون شيك بانخفاض نسبته 2.6%، وبقيمة إجمالية بلغت 42.9 مليار دينار أردني وبنمو نسبته 7.6% مقارنة مع العام 2012.
- انخفض عدد الشيكات المعادة من 589 ألف شيك في نهاية عام 2012 إلى 537 ألف شيك في نهاية عام 2013 وبنسبة 8.8%، أما على صعيد قيمة الشيكات المعادة فقد انخفضت بمقدار 2.1% ليصل إجمالي قيمة الشيكات في نهاية عام 2013 حوالي 1.5 مليار دينار.
- تراجعت نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2013 إلى 3.6%، مقارنة مع 3.9% العام 2012، في حين شكل عدد الشيكات المعادة ما نسبته 4.9% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص في نهاية عام 2013 مقابل 5.3% في نهاية عام 2012.
- انخفضت قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد من 915 مليون دينار خلال العام 2012 إلى 863 مليون دينار خلال العام 2013، أي بانخفاض نسبته 5.7%.
- تراجعت نسبة قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد إلى إجمالي قيمة الشيكات المعادة خلال العام 2013 إلى 56.6%، مقارنة مع 58.7% العام 2012.

أخبار البنك

في إطار خطة التفرع الداخلي

بنك الإسكان يفتتح فرعين جديدين " الحسينية " و " جاليريا مول "



سعيًا من إدارة البنك لتقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائه القائمين والمحتملين، وانطلاقاً من حرصه على الاستفادة من فرص النمو والتوسع من خلال افتتاح فروع جديدة في المناطق الحيوية والتجارية، فقد تم افتتاح فرع الحسينية في محافظة معان وفرع جاليريا مول في عمان، وذلك ضمن إستراتيجية التفرع الداخلي التي يعتمدها البنك.

وتحرص إدارة بنك الإسكان على تميز هذه

الفروع بتصميم عصري ولمسة جمالية، وأن تكون مزودة بأحدث الديكورات والتجهيزات المكتبية إضافة إلى أجهزة الصراف الآلي، وبما يعكس سياسات وإجراءات البنك في سهولة تقديم الخدمات وراحة العملاء.

وما يجدر ذكره أن فرع الحسينية هو الفرع المصري الوحيد في الأردن الذي يخدم منطقة الحسينية وبذلك يصبح عدد

فروع بنك الإسكان في محافظة معان 6 فروع.

علماً أن المرحلة القادمة ستشهد افتتاح فروع جديدة في مختلف محافظات المملكة، وتأمل إدارة البنك أن يكون في ذلك ما يعزز تواجد البنك " محلياً " ويعمق دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا العزيز.

وتأتي هذه الخطوة انسجاماً مع إستراتيجية البنك، التي تستهدف الوصول إلى العملاء أينما وجدوا وتقديم مختلف الخدمات

والمنتجات المصرفية لهم بكفاءة عالية، وبما يلبي احتياجاتهم ويتجاوز توقعاتهم، علاوة على تعزيز دور البنك في

عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السوق المحلي الأردني، حيث يمتلك البنك أكبر عدد من الفروع داخل

المملكة وتبلغ (120) فرعاً بالإضافة إلى أكبر شبكة من أجهزة الصراف الآلي (ATM) وتبلغ (204) جهازاً.



بنك الإسكان يطلق صفحاته الإعلانية على مواقع التواصل الاجتماعي

ضمن جهوده الرامية إلى تعزيز التواصل مع قاعدة عملائه الواسعة قام بنك الإسكان بإطلاق صفحاته الإعلانية والترويجية على عدد من مواقع التواصل الاجتماعي واسعة النطاق وهي:

• الفيس بوك : www.facebook.com/thehousingbank

• تويتر : www.twitter.com/thehousingbankbank

• لينكد إن : www.linkedin.com/company/housing-bank-for-trade-and-finance

ويهدف البنك من خلال هذه الصفحات الإعلانية إلى التواصل الفعال والدائم مع العملاء والجمهور من خلال الإجابة على استفساراتهم وملاحظاتهم وإبقائهم على إطلاع دائم على كافة الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك لهم وبما يعزز الصورة الذهنية عنه.



تكريم فرع الدوار الخامس

في إطار تكريم الجهود المبذولة من قبل الفروع المتميزة في جودة الخدمة والعناية بالعملاء لعام 2013 وبما يعزز من مكانة البنك المرموقة والموقع المتقدم الذي يتبوأه في الجهاز المصرفي الأردني، رعى السيد نائب المدير العام للأعمال



المصرفية حفل تكريم فرع الدوار الخامس (الخدمات البنكية الخاصة) الذي حاز على أعلى علامات التقييم في المعايير التالية:

- المظهر العام للفرع.
- مظهر الموظف.
- التواصل مع العميل.
- كفاءة أداء الخدمة ومهارات البيع.
- إنهاء العملية المصرفية.

وتضمن الحفل التكريمي تقديم درع لفرع الدوار الخامس، وتم خلال الحفل إلقاء كلمة من قبل السيد نائب المدير العام للأعمال المصرفية عبر فيها عن شكره وامتنانه للجهود المبذولة مطالباً المزيد من التقدم والعطاء، وكلمة من قبل السيد مساعد المدير العام لشؤون الخدمات المصرفية للأفراد عبر فيها شكره وتقديره للجهود المبذولة من قبل الموظفين وأكد في هذه الكلمة على أهمية جودة الخدمة والعناية بالعملاء وتأثيرها على الحفاظ على العملاء الحاليين واستقطاب العملاء الجدد متمنياً المزيد من التقدم والعطاء لموظفي الفرع.

إدارة السير تكرم بنك الإسكان



قدمت إدارة السير المركزية درعاً تكريمياً لبنك الإسكان تقديراً لدور البنك في دعم حملات التوعية المرورية ومبادرات السلامة على الطرقات التي تنظمها إدارة السير المركزية سنوياً، وتحقيقاً للإستراتيجية الوطنية للحد من الحوادث المرورية ونشر التوعية التي تستهدف جميع شرائح المجتمع. وجاءت مساهمة البنك في دعم ورعاية حملات

التوعية والسلامة المرورية، كخطوة من سلسلة مشاركات البنك في مختلف الفعاليات التي تخدم المجتمع، حيث تعددت وتكررت رعاية البنك لدعم برامج الحملات الإرشادية والتوعية ضد حوادث الطرق، انطلاقاً من أن مبدأ السلامة المرورية مسؤولية الجميع.

حيث اعتاد البنك على المشاركة بمختلف الحملات التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المروري لدى المواطنين، وتُحفّزهم على الالتزام بقانون وأنظمة السير، حفاظاً على حياتهم وحياة الآخرين من مستخدمي الطرق وتأكيداً على التعاون بين الإسكان والإدارات المرورية منذ سنوات.

ويُذكر أن بنك الإسكان مشارك رئيسي وفاعل في لجنة الإعداد ليوم المرور العالمي وأسبوع المرور العربي، باعتبار أن مسؤولية الحد من حوادث السير، واجب وطني يُحتم على الجميع " مواطنين ومؤسسات " تكثيف الجهود للحد من الحوادث المرورية.

بنك الإسكان يطبق النظام البنكي الإلكتروني الجديد

في إطاره سعيه الدائم للتميز والحفاظ على موقع الريادة وحرصاً منه على تطوير خدماته والرقى بها إلى مستوى تطلعات عملائه، فقد قام بنك الإسكان مع بداية شهر شباط من العام الحالي بتطبيق النظام البنكي الإلكتروني الجديد للحلول المصرفية المتكاملة.

وتعد شركة Infosys Technologies LTD التي قامت بتطبيق النظام لدى البنك من أكثر الشركات العالمية الرائدة في مجال الحلول المصرفية المتطورة للبنوك وأتمتة أعمالها المصرفية، حيث تعمل على استخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العالمية لتقديم الخدمات الرائدة لمساعدة العملاء في أكثر من 30 دولة لبناء مشاريع مستقبلية ناجحة. ويهدف البنك من خلال تطبيق هذا النظام الذي يعتبر الأكثر تطوراً وشمولاً إلى إيجاد بنية تحتية تكنولوجية قوية للبنك تمكنه من تقديم خدماته المصرفية المتطورة بكفاءة عالية ووفق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية العالمية، وتساعده كذلك في إدخال المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية.

كما قام البنك بتحديث وتطوير خدماته الإلكترونية المقدمة للأفراد من خلال بوابة Iskan Online على الموقع الإلكتروني للبنك www.hbtf.com وتمتاز الخدمات المقدمة عبر هذه البوابة بسهولة التعامل معها وارتفاع درجة الأمان فيها.

إطلاق حملة الصورة الذهنية " بنك الإسكان ... بنكي للحياة "

تم إطلاق حملة جديدة للعام الحالي 2014 بهدف البناء على مفهوم الشراكة السابق وتعظيم المنفعة للعملاء وترسيخ الدور الريادي للبنك ببعد إعلاني جديد وباستخدام عبارات نصية نابغة من قيم البنك وإمكاناته وتعكس صورة إيجابية عن البنك وتحاكي تطلعات عملائه ، حيث انتقلنا من مفهوم الشراكة " شريك يرافق حياتك " إلى مفهوم الملكية " بنكي... للحياة "



المسؤولية الاجتماعية

بنك الإسكان يرفع ويشارك في ملتقى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة



تجسيدا لدوره وإدراكاً منه لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي كرافعة تنموية وطنية، فقد شارك بنك الإسكان في رعاية ملتقى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحضور وزير الصناعة والتجارة حاتم الحلواني. وجاء الملتقى لعرض آلية عمل مشروع تسهيلات ضمان القروض لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع وخلق المزيد من فرص العمل، حيث قامت الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص بوضع وتنفيذ سياسات

اقتصادية تساهم في تعزيز القطاع الصناعي الأردني وتمكينه من اختراق الأسواق غير التقليدية ودفعه للتغلب على معوقات الحصول على التمويل والقروض الميسرة بالأدوات المالية المناسبة.

وتعبيراً عن اهتمامه بهذه القطاعات الحيوية والهامة، قام البنك باستحداث دوائر متخصصة بالأعمال ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة وزودها بالكفاءات اللازمة، وقدم مجموعة من الخدمات المصرفية واعتمد عدداً من السياسات المصرفية المرنة التي تستجيب لاحتياجات ومتطلبات هذه الشريحة بما يمكنها من استثمار الفرص اللازمة لاستمرار نموها وتطورها.



ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن البنك قام في الفترة الأخيرة بتطوير منتجات تمويلية خاصة بالأعمال الصغيرة ومنتجات أخرى خاصة بتمويل مركبات الأعمال ضمن سلسلة من المنتجات المخصصة لخدمة شريحة واسعة من الأعمال "الصغيرة والمتوسطة" وفر البنك من خلالها خيارات تمويلية واسعة لمجالات الأنشطة الصناعية والتجارية والأعمال المهنية.

وتأتي رعاية بنك الإسكان للملتقى في إطار

ممارسة مسؤوليته الاجتماعية، وانطلاقاً من سعيه الدائم والمتواصل في تعزيز علاقات التعاون مع مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية في المملكة، لما لها من دور فعال في دعم الاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى أعلى المستويات.

بنك الإسكان الراعي الذهبي لمنتدى قانون الامتثال الضريبي



رعى بنك الإسكان منتدى "قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأمريكيين / فاتكا" الذي استمرت فعالياته على مدار ثلاثة أيام في فندق الكراون بلازا / البحر الميت ومن أهم الموضوعات التي شهدها المنتدى مناقشة التشريعات النهائية ومستجدات المرحلة الأخيرة لقانون الامتثال الضريبي على حسابات الأمريكيين (FATCA) الذي سيدخل حيز التنفيذ في الأول من آذار 2015، هذا وسيتجاوز حدود تطبيق القانون الولايات المتحدة، وتميز

المنتدى بحضور العديد من مسؤولي وممثلي البنوك المحلية بالإضافة إلى الشركات المتخصصة بالأنظمة ذات العلاقة بالامتثال والتدقيق الداخلي والضريبي وبحضور ممثلي كل من البنك المركزي الأردني، وجمعية البنوك، واتحاد المصارف العربية، والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وفي ختام المنتدى تم تقديم درع الراعي الذهبي لبنك الإسكان.

بنك الإسكان يواصل حملات التبرع بالدم



أقام بنك الإسكان حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع مديرية المركز الوطني لبنك الدم وبإشراف كادر متخصص، وقد شارك بحملة التبرع عدد من موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية ضمن خطوة تعكس تحمّل البنك لمسؤولياته الاجتماعية والإنسانية.

وضمن هذا الإطار فقد اعتاد موظفو البنك على المساهمة في أنشطة وفعاليات خدمات المجتمع المحلي بشكل مباشر

وغير مباشر، ومن أهم هذه الفعاليات حملات "التبرع بالدم" وذلك تعبيراً منهم عن رغبتهم واستعدادهم لممارسة مسؤولياتهم تجاه أبناء مجتمعنا العزيز، وبما يُدعم جسور الثقة والتعاون بين البنك والمجتمع المحلي.

ويعكس الإقبال الكبير لموظفي البنك على التبرع بالدم، حسن الانتماء والولاء للوطن الغالي وأبنائه، فليس هناك أعلى من الدم تعبيراً عن ذلك، وبما يحمله التبرع من معاني سامية في التكاتف والتراحم بين أفراد المجتمع الواحد.

من جهة أخرى عبر القائمون على تنظيم الحملة في بنك الدم، عن شكرهم وتقديرهم لأسرة بنك الإسكان إدارة عليا وموظفين على مبادراتهم المتكررة بإقامة حملات التبرع بالدم، مقدّرين لإدارة البنك اهتمامها ورعايتها لهذا العمل

النبيل المتمثل بالاستجابة لهذا المطلب الإنساني وترجمته إلى واقع عملي، حيث جاءت هذه الحملة تأكيداً على تلمس البنك لمسؤولياته تجاه أبناء المجتمع والقيام بتفعيل هذه المسؤوليات على أرض الواقع من خلال مثل هذه المبادرات

التطوعية في خدمة المجتمع وأبنائه الاجتماعية.

"بنك الإسكان" يساهم في إنشاء مظلات بالمدارس الحكومية ومواقف الباصات



أسس بنك الإسكان مفهوماً جديداً لخدمة المجتمع والتفاعل مع هيئاته ومؤسساته، من خلال مساهماته وتبرعاته للعديد من الجهات من مدارس وجامعات وبلديات في مختلف المحافظات ومن شمال المملكة إلى جنوبها.

حيث قام البنك بتقديم الدعم المادي لإنشاء المظلات في العديد من المدارس الحكومية ومواقف الباصات في إطار الجهود الرامية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وانطلاقاً من حرص البنك على تحسين الخدمات

المقدمة للمواطنين وإيمانه بضرورة تكاتف الجهود لتقديم الخدمة الأفضل لجميع المواطنين في مختلف المجالات.

إذ يحرص البنك على تقديم الدعم والرعاية لهذه الجهات، كإحدى الوسائل التي يتبناها البنك للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع وترجمة لرؤيته في التزاماته بمسؤوليته الاجتماعية، حيث يؤكد البنك على أن دوره لا يقتصر على كونه مؤسسة اقتصادية فحسب، بل يتخطى ذلك بكثير حيث يقدم البنك يد العون والمساعدة لمختلف فئات المجتمع.

بنك الإسكان يقدم معدات طوارئ بلدية لحلحول لمواجهة الأحوال الجوية

قدم بنك الإسكان لبلدية حلحول / محافظة الخليل عدد من المعدات والأجهزة التي تساعد على مواجهة الأحوال الجوية الصعبة، حيث قامت إدارة البنك ومن واقع المسؤولية الاجتماعية وضمن سياسة التعاون المشترك بين البنك وبلدية حلحول ومؤسسات المدينة، خاصة في ظل الأحوال الجوية والظروف المناخية التي سادت المنطقة، والتي تم تحديدها من قبل بلدية حلحول اعتماداً على الاحتياجات الواجب توفرها وتفتقدها البلدية، لتعكس هذه المبادرة مفهوم التنمية المستدامة وروح المسؤولية الاجتماعية في كافة المجالات.

وبدوره أكد السيد وجدي ملحم رئيس بلدية حلحول على تكامل الأدوار بين جميع القطاعات بما فيها القطاع الخاص انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية والوطنية تجاه أبناء الشعب الفلسطيني شاكراً بنك الإسكان للتجارة والتمويل على هذه المبادرة الطيبة.

نصائح من فيلسوف إلى ولده

- لا تتخذ قراراً وأنت غاضب .
- كن شجاعاً، وإن لم تكن كذلك فتظاهر، فلن يلاحظ أحد الفرق .
- لا تحرم الآخرين من الأمل فقد يكون هذا كل ما يملكونه .
- حين تصادف كتاباً جيداً قم بشرائه حتى لو لم تكن لديك الرغبة بقراءته .
- ابتسم فهذا لا يكلفك شيئاً، ولكن هذا الفعل لا يقدر بالمال .
- شجع أبناءك على العمل في أوقات فراغهم حالما يبلغون السادسة عشرة .
- لا تصدق كل ما تسمع، ولا تتفق كل ما تملك، ولا تتم قدر ما ترغب .
- حين تقول لك والدتك " ستندم على فعل أمرٍ ما " .. فغالباً ما تندم عليه فعلاً .
- اعتن بسمعتك جيداً فستثبت لك الأيام أنها أعلى ما تملك .
- لا تخش العقبات الكبيرة فخلفها تقع الفرص العظيمة .
- اقلب أعداءك لأصدقاء بفعل شيء جميل ومفاجئ لهم .
- تعلم القواعد جيداً ثم اكسر بعضها .
- احكم على نجاحك من خلال قدرتك على العطاء وليس من خلال قدرتك على الأخذ .
- كن سعيداً بما تملك، وأعمل لامتلاك ما تريد .
- ابتعد عن الأماكن المشبوهة ، فالأحداث السيئة لا تحدث إلا في هذه الأماكن .
- لا تهدد ما لم تكن لديك القدرة على التنفيذ .
- أرسل لمن تحب باقةً من الورد ثم فكر بالسبب أو المناسبة لاحقاً .

بنكي... لقربه



الفرع المتنقل.. لأول مرة في الأردن نحن نأتيك لنكون أقرب إليك

للمعمل على راحتكم ولخدمتكم أينما كنتم نقدم لكم خدمة الفرع المتنقل طيلة أيام
الاسبوع لتلبية كافة متطلباتكم من الخدمات المصرفية.

- أوقات الدوام: من الساعة 8:00 صباحاً وحتى الساعة 6:00 مساءً.
- أماكن تواجد الفرع: تُعلن ضمن برنامج اسبوعي محدد و منظم على مستوى المملكة.

لمزيد من المعلومات والاستعلام عن جدول حركة الباص يرجى الإتصال على البنك الغوري **065200400**
أو الرقم المجاني **08002211** أو الموقع الإلكتروني للبنك www.hbtf.com

 **بنك الإسكان**
Housing Bank

بنكي للحياة